مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثاني ـ 2025 ـ الصفحات (123-137)
ISSN3005-3900

آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي

د . محمد مفتاح الشيبغو*
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بني وليد ، بني وليد ، ليبيا
mashibgho@bwu.edu.ly

The effects of poverty and the policy to combat it in Libyan society

Mohamed Muftah Ashibgho
Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 27-02-2025 تاريخ القبول: 26-03-2025 تاريخ النشر: 13-04-2025

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفقر، وأسبابه وآثاره، والسياسات التي اتخذت لمعالجته في ليبيا. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدا على الإحصائيات والحقائق المرتبطة بالموضوع وتوصلت إلى النتائج الآتية:-
من أهم أسباب الفقر في المجتمع الليبي.

- الفساد الإداري والمالي.
- النزاعات المسلحة.
- زيادة عدد السكان.
- غياب الخطط التنموية لمعالجة هذه الأسباب، وخاصة غياب خطط التنمية البشرية.

ومن أهم آثار الفقر:

- الاستبعاد الاجتماعي
- الهجرة غير النظامية.

سياسات التوظيف الحالية والمعالجات الأخرى غير كافية لمواجهة الفقر في ليبيا. كما أن الإنفاق الغير منضبط يؤثر سلباً على التضخم النقدي، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة الفقر.
الكلمات الدالة: آثار، سياسة ،أسباب، الفقر، المجتمع الليبي.

Abstract:
This study aims to identify the concept of poverty, its causes and effects, and the policies adopted to address it in Libya. The researcher used the descriptive analytical approach, relying on statistics and documented facts on the subject. The study reached the following results:
The most important causes of poverty in Libyan society are:

- Administrative and financial corruption
- Armed conflicts
- Population increase
- Absence of development plans, especially the absence of human resource development programs

The most important effects of poverty are:

- Social exclusion
- Irregular migration

The current employment policies are insufficient to address poverty. Also, uncontrolled spending negatively affects inflation, which in turn exacerbates the problem of poverty.
Keywords: Effects, policy, causes, poverty, Libyan society.

المقدمة:

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية عالمية، قديمة حديثة، لا يخلو مجتمع منها، ولكن تختلف باختلاف المكان والزمان، وقد أقرت الأمم المتحدة في 2015 أهداف التنمية السبعة عشر، وكان أولها هدف القضاء على الفقر بحلول 2030، وفي تقرير البنك الدولي يوم 2024/9/5 أن 4 مليار شخص في مناطق تعاني ندرة الغذاء، وأن واحدا من كل عشرة أشخاص يذهب إلى الفراش وهو جائع في كل ليلة، وتعد كثرة الفقراء في مجتمع ما، وتدني الأحوال المعيشية للسواد الأعظم من السكان ظاهرة اجتماعية غير صحية، ولهذا تعمل المجتمعات لمعالجتها ولأن إهمالها يؤدي إلى انحرافات اجتماعية تؤثر على المجتمع واستقراره، وبروز مشكلات اجتماعية تعيق ازدهاره ونموه، وفي هذه الدراسة نتناول الفقر في المجتمع الليبي وكيفية رسم السياسات لمعالجته.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات المتعاقبة في ليبيا منذ سنوات طويلة لمعالجة الفقر، إلا أنه مازال هناك فئات كبيرة من المجتمع الليبي تعاني ويلات هذه الظاهرة الاجتماعية، حيث تشير بعض التقارير بأنه مازال هنالك حوالي 1.3 مليون مواطن يحتاجون للحماية العاجلة في مجالات الصحة، الحماية، السكن، والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، التعليم، اللاجئون والمهاجرون، وقد صرح وزير[1] الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية بأن 40% من السكان سيدخلون في دائرة خط الفقر والعوز، وعدم رسم سياسات لمعالجة هذه الظاهرة؛ ينتج عنه بروز ظواهر أخرى مثل:- العنف، والتسول، والإدمان على المخدرات، والانتحار، وتفشي الجريمة، كما يهدد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وتتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما الفقر؟ وما أسبابه وما آثاره؟ وما السياسة الكفيلة في معالجته؟

الأهداف.

1. التعرف على مفهوم الفقر.
2. التعرف على أسبابه، وآثاره في المجتمع الليبي.
3. التعرف على سياسات مكافحته.

أهمية الدراسة.

أولا: الأهمية النظرية.

تأتي أهمية هذا الموضوع من الناحية النظرية في كونه يهدف إلى تحليل أسباب ظاهرة الفقر، باعتبار أن تحديد أسباب الظاهرة هو أول مرحلة من مراحل معالجتها، وكذلك يعد إضافة علمية للمكتبة في أمس الحاجة إليها.

ثانيا: الأهمية العملية.

تتمثل هذه الأهمية في خطورة هذه الظاهرة، وتأثيراتها على جميع مناحي الحياة والتي تعين المسؤولين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

المفاهيم والمصطلحات

- الآثار: جمع . مفردها، الأثر وتعني بقية الشيء، الأثر / الخبر، أثر الحديث/ نقله وخرجت في إثره/ بعده، وتأثراته : وتتبعت أثره. وأثر فيه / ترك فيه أثر، / الآثار / الإعلام [2]

[1] محمد الحويج، وزير الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية في مقابلة تلفزيونية يوم 13 فبراير 2024

[2] الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، ، تونس، 1977، ص 13 ، 14.

التعريف الإجرائي: يقصد بالآثار : الأضرار التي تلحق بالفرد والجماعة من جراء الفقر

- **سياسة**

لغة : ساس-يسوس- سياسةً فهو سائس، ساس الناس – تولى قيادتهم، ساس الدواب: روضها، ساس الأمور: برها، والجمع من ساس البلاد بمعنى قادها ومن هنا جاءت كلمة سياسة[1] .

اصطلاحا: وسياسة بمفهومها المجرد تعني تبني اتجاه للعمل ما بين عدة اتجاهات ولذلك فهي تستند بصورة طبيعية إلى افتراضات، أو حقائق أو أهداف للوصول إلى غرض او أغراض معينة، والسياسة بذلك هي :مبادئ ارشادية أو مناهج للعمل وتتبعها المجتمعات .

والسياسة العامة هي: برنامج عمل هادف أو جماعي في التصدي لمشكلة، أو مواجهة قضية أو موضوع[2] .

التعريف الإجرائي: السياسة هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة الفقر.

- **مفهوم الفقر لغة:**

فقر – بفقر- فقارة فهو فقير، وعكسه غني- زمن احتاج إلى شيء ولم يتوفر لديه، يقولون يفتقر إلى الذكاء، والمصدر افتقار وفاقرة جمعها فواقر، وهي الداهية أو المصيبة قال تعالى (تظن أن يفعل بها فاقرة) فقير يجمع على فقراء وهو فقير المال قال تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) والفقر مشتق من الفعل " افتقر" ويعني الحاجة المادية أو المعنوية، فإذا احتاج الفرد إلى شيء ما ليكمل به نقصا معينا بشعر معه بالحرمان، فهو فقير إلى هذ الشيء ومفتقر إليه [3].

اصطلاحا:

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد:- اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وتاريخية، وتختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يخلو مجتمع منها، واختلف العلماء والباحثون في النظر إليها من زوايا مختلفة، اقترح بعضا منهم النظر إليها من زاوية الكم، فيما اختار البعض الآخر زاوية الكيف، ولكي نتحقق بصورة علمية مما إذا كان المجتمع الليبي يقع في خانات الفقر، وجب الاطلاع على المؤشرات الآتية لقياس ظاهرة الفقر التي تتلخص في الآتي:

- مؤشرات فقر القدرات البشرية، حيث تتحقق مثل هذه المؤشرات النوعية من جملة القياسات المعيشية لدى الأسر الفقيرة من بينها:
  - سوء التغذية للأطفال.
  - أمية النساء.
  - الإنجاب دون إشراف طبي.
  - غياب المياه الصالحة للشرب.
  - غياب الكهرباء.
  - غياب المرافق العامة.
  - عدم توفر التطعيمات.
  - عدم توفر المواصلات العامة.
- مؤشرات الإنفاق والاستهلاك، توفر الغذاء متكامل العناصر
- مؤشرات العمل وملكية الأصول وتعني توفر العمل لطالبيه، والحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة.
- مؤشرات عن التمتع بالخدمات العامة، وتعني توفر الخدمات الصحية الأولية والعلاجية، ومدرسة قريبة ومسكن لائق ودعم اجتماعي[4] .

ولكي يتضح مفهوم الفقر نرى ضرورة تناول المفاهيم الآتية:

---

[1] المغجم العربي الأساسي (لاروس) ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية لجماعة من كبار اللغويين العرب ، 1989 ص198.

[2] أبو بكر خليفة أبوبكر ، السياسات الاجتماعية ومفهومها وتأثيرها ومشروعية الأنظمة السياسية ، المركز الديموقراطي الغربي الغدد السادس والعشرون ،2024 ص169 .

[3] المغجم العربي الأساسي (لاروس) ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية لجماعة من كبار اللغويين العرب ، 1989 ص945.

[4] مصطفى عمر التير ، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي ،طرابلس ،ليبيا 2013 ،ص19+ .

1. الفقر المدقع: هو الفقر الذي يقف عند الضروريات، أي يقل دخل الفرد عن 1,9 دولارا في اليوم.
2. الفقر المطلق: فهو لا يعني انخفاض الدخل الاستهلاكي، بل يشمل ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية، وضعف فرص الحصول على التعليم، والتشرد، والسكن غير اللائق، والتمييز الاجتماعي، والتنشئة غير السليمة، وانعدام فرص المشاركة لاتخاذ القرار في جوانب الحياة المدنية.
3. خط الفقر: هو الحد الذي يستخدم للفصل بين دخل الفقراء عن غير الفقراء، ويعد الفرد فقيرا إذا كان دخله أو إنفاقه تحت خط الفقر، ويصنف الفرد فقيرا إذا كان إنفاقه تحت خط الفقر الذي لا يوفر الخد الأدنى لإشباع الحاجات الأساسية للجسم.[1]
4. شدة الفقر: هو مؤشر يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل بين الفقراء ذاتهم.
5. فجوة الفقر: هو مؤشر يقيس حجم القوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر ما هو حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة فقر إلى حالة عدم فقر.
6. ثقافة الفقر: وهي أن الفقراء مسؤولون عن فقرهم وعن إعادة إنتاج أوضاعهم، حيث يرى (أوسكار لويس) بأن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور والعجز في الفرد، بل محصلة اجتماعية وثقافية واسعة، ونتيجة أساليب تنشئة اجتماعية واسعة، وتنتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال ويدرك فيها النشأ أن لا معنى للطموح أو التطلع لحياة أفضل، ويستعيضون عن ذلك بالاستسلام والتواكل والرضا بأوضاع الفقر والعوز، ويعتقد لويس أنه أصعب بكثير إزالة ثقافة الفقر من الفقر ذاته[2].

التعريف الإجرائي.

يقصد بالفقر في هذه الدراسة، عدم قدرة المواطن الليبي على الاستهلاك، والحصول على السلع المعمرة، وتملك مسكن لائق، وليس لديه القدرة على العلاج على حسابه، وعدم قدرته على توفير مصروفات مواصلة دراسة أبنائه.

منهج الدراسة.

تأتي هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية للتعرف على ظاهرة الفقر وأسبابه، وآثاره، وكيفية الحد منه، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدا على المعلومات والحقائق، والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

1. دراسة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (حساب خط الفقر، ومعايير توزيع الثروة سنة 2000) وتوصلت الدراسة إلى خطوط الفقر الوطنية التالية:-
   - تكون الأسرة فقيرة فقرا مدقعا المكونة من ستة أفراد ودخلها لا يتجاوز 272 دينارا ليبيا.
   - تكون الأسرة فقيرة فقرا مطلقا المكونة من ستة أفراد ودخلها لا يتجاوز 392 دينارا ليبيا.
   - قدرت الدراسة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بمبلغ قدره 217 دينارا ليبيا.
2. دراسة التير، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي، دراسة امبريقية، 2006 تهدف هذه الدراسة على التعرف على الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي
   - أداة جمع البيانات استمارة مقابلة، العينة التي جمعت البيانات عن طريقها من نوع العينة العمدية بلغ قوامها 221 أسرة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى النتائج الآتية:
   - مؤشرات فقر القدرات البشرية في ليبيا إيجابي، وأن الفقر البيولوجي لا ينطبق على ليبيا.
   - فيما يتعلق بمؤشرات الاتفاق والاستهلاك، يظهر نقصا من الناحية النوعية.
   - فيما يخص مؤشرات العمل، إن معدل البطالة بين أعضاء العينة عال.

[1] سالم أبو عائشة ، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970-2006 ، مجلة الجامعة المغاربية ،العدد الخامس ،2008 ص71 ،

[2] محمد يحيى حستي ،الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، الحالة الموريتانية ، مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، 2023 ص31 .

- فيما يخص مؤشرات التمتع بالخدمات العامة، فإنه يمكن وصف الفقراء بالفقر المطلق ولا ينطبق عليهم ما يعرف بالفقر المدقع[1].

3. دراسة صندوق التضامن الاجتماعي 2006.

شارك فيها 172 فريقا ضم 693 باحثا اجتماعيا وتهدف إلى حصر شرائح المجتمع المحرومة من الثروة لغرض إعادة التوزيع العادل للثروة، وأداة الدراسة الاستبيان حيث ثم حصر 231306 أسرة مفردة، وتمت على السنوات الآتية:- في سنة 2007 (100 ألف أسرة)، وفي سنة 2008 (185 ألف أسرة)، وفي سنة 2009 (300 ألف أسرة)، وعرفت الأسرة الفقيرة بأنها الأسرة المكونة من ثلاثة أفراد وأكثر ويقل دخلها عن 200 دينار

4. دراسة منظمة (Reach 2021).

واستطلعت 8871 أسرة ليبية من 2 يونيو إلى 2 أغسطس 2021 شملت 45 بلدية، نتائج الدراسة: - 53 % من الأسر غير قادرة على تحمل جميع احتياجاتها الأساسية، 28% عدم الحصول على الرعاية الصحية، 42% عدم الحصول على النقد.

وفي سنة 2022 استطلعت 3357 أسرة في الفترة من 2 يونيو إلى 2 أغسطس شملت 15 بلدية، 61% اضطرت للاستدانة لمواجهة الأزمة، 46% صعوبة حصولهم على الاحتياجات الأساسية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة يتضح أوجه الاختلاف والاتفاق بينها والدراسة الحالية، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

أوجه التشابه: تتفق الدراسة مع كل الدراسات السابقة من حيث المنهج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي.

أوجه الاختلاف: باستثناء الدراسة الأولى (التير) فإن أغلب الدراسات دراسات إحصائية تهدف إلى حصر الفقراء في المجتمع الليبي.

أوجه الاستفادة: استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة، وفي بناء الإطار النظري والمنهجي للدراسة ، والمراجع ذات الصلة.

التفسير النظري.

تناول عدد كبير من المفكرين والعلماء ظاهرة الفقر وحاولوا تفسيرها ومنهم:

- ابن خلدون

تعد ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية قديمة قدم علم العمران البشري؛ فالعلامة ابن خلدون في القرن الرابع عشر تناول هذه الظاهرة، وتعد إسهاماته سابقة للإسهامات العلمية الغربية، وبالرغم أنه لم يضع تعريفا صريحا للفقر إلا أنه تحدث عن أسبابه وبعض مظاهره حين قال:

(في أن الظلم مؤذن بخراب العمران)[2] ،إشارة لضرورة المساواة في الدخول ومحاربة التفاوت فيها، وكذلك كثرة الجباية والمكوس وجور القائمين بها من الدولة؛ لأنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والمضاربة في أقوات الناس، وقد دعا إلى ضرورة ضبط تدخل الدولة والقائمين على جمع الضرائب درأ للفساد وزيادة الأسعار، وكشف ابن خلدون بصورة واقعية تأثير غلاء الأسعار وخاصة في المناطق البدوية والريفية؛ مما يؤدي إلى الهجرة إلى المدن (فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضر بها على البيعات، ويفوض لها قدرا معلوما من الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة)[3].

ويرى ابن خلدون أن الفقر ظاهرة ريفية، ويبين أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يؤول إلى ازدياد الإنتاج في المجتمع وبالتالي إلى ارتفاع مداخيل الأفراد، ومداخيل الأفراد المرتفعة تزيد في حجم الطلب والإقبال على استهلاك السلع، فتنشأ بذلك صناعات جديدة، في المجتمعات كثيرة السكان تكثر بها

[1] مصطفى عمر التير ، مرجع سبق ذكره 266+ .

[2] ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق يحيى مراد ، مؤسسة المختار للنشر والتوريع ، القاهرة 2008 ص353 .

[3] ابن خلدون ، المرجع السابق ص 346 ص346 .

الأعمال، ويؤدي هذا إلى رقيها ورفاهيتها، أما المجتمعات قليلة السكان فتكون رفاهيتها قليلة، ويحقر ابن خلدون من شأن الزراعة لما تجره في رأيه من المذلة[1].

- **ماركس**:

يعد ماركس أحد منظري نظرية الصراع وهو يرى أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للتاريخ، وقد بين أن أساس الفقر هو الاستغلال في المجتمع الطبقي الرأسمالي الحديث، ويؤكد أن الرأسمالية تسعى إلى تراكم رأس المال، وتعمل باستمرار للحصول على مزيد من الثروة، ويضطر العامل إلى بيع قوت عمله لأصحاب الأعمال في سوق العمل الذين يحددون هم قواعده باستمرار، ومعنى ذلك أن العمال لا يحصلون إطلاقا على القيمة الحقيقية لما يبذلونه من جهد، وعملهم في العملية الإنتاجية يذهب إلى أصحاب الأعمال، وحسب تصورات ماركس فإن العلاقة الإنتاجية في المجتمع تتركز في توزيع وتصنيف أفراد المجتمع من حيث العلاقة بملكية وسائل الإنتاج، فعلى ضوء الملكية ينقسم المجتمع إلى طبقات فاعلة وأخرى عاملة.

ويرى ماركس أيضا أن الطبقة المالكة البرجوازية المسيطرة على وسائل الإنتاج، وحرصها على تراكم رأس المال، وسعيها إلى إحكام عنصر المنافسة حتى تحدث استمرارية التفوق المالي، ويبين أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وانخفاض تكلفة السلع، وتحقيق فائض مستمر ومتزايد للقيمة، وإضافته إلى رأس المال، ويحرص الرأسماليون على زيادة معدلات الربح وفائض العمل عن طريق إطالة ساعات العمل وخفض الأجور، وزيادة مدة استخدام قوة العمل، - أي الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا [2].

- **نظرية العولمة**:

هي إحدى صور الرأسمالية التي تتواكب مع التطورات التكنولوجية والعلمية وثورة المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأقمار الصناعية، وأجهزة الحاسوب الإلكترونية وظهور الإنترنت، وبدأت إبان الحرب الباردة والتي انتهت بسقوط النظام الاشتراكي، وانهيار حائط برلين في ألمانيا.

ويمثل الاقتصاد ركيزة أساسية لدى جميع الدول، حيث تقاس قوة الدولة على مدى قوة اقتصادها؛ لأن تأثيره أصبح واضحا في السياسة، ويكاد المدخل الاقتصادي يغلب في فهم العولمة، بدرجة تطابق التوسع الاقتصادي، والعولمة في بعض الأحيان تتعامل كمرادفات عند الكثيرين، حتى أصبح من الصعب الحديث عن اقتصاد محلي غير مرتبط بالخارج، ويرى العالم والكاتب الأمريكي (إدوار لتواك Edwrd lotwak) أن العصر الجديد هو عصر انصهار الاقتصاديات العددية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي لا مكان فيه للخاملين، واعترف رئيس اتحاد الصناعات الأمريكي (تايل نيكر Tyil necher) أتت_ العولمة_ على هيكلة العالم بحيث يصعب على الكثيرين مسايرتها وتحمل أعبائها، وهي تتطلب الدخول في النظام العالمي الجديد والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتقيد بشروطها، وأن تسمح لاقتصاداتها بالمنافسة، وأن تتم خصخصة القطاع العام، وفتح الحدود لإيجاد تشريعات تلائم متطلباتها، بحيث تستطيع الشركات متعددة الجنسية ورؤوس الأموال الدخول والخروج بحرية، وتفتح أسواق الدولة للسلع والبضائع القادمة من أمريكا وأوروبا لتغزو أسواقها، وأن تفتح سوقا استهلاكيا، وتنشر عادات استهلاك عن طريق الترويج لها، وتعمل على تغيير ذوق المستهلك، وعلى أية حال تحول اقتصادات الدول إلى ما يخدم العولمة، وتفرض عليها قيودا لتزداد تخلفا وفقرا [3].

تعقيب : من خلال استعراضنا لآراء العلماء السابقين يتضح الآتي: إن ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية قديمة ، لا يخلو مجتمع منها ، ولكنها تختلف من مجتمع لآخر ، وأن الصراع الطبقي في المجتمع هو المسؤول عن هذه الظاهرة، وإن آليات العولمة وسيطرة رؤوس الأموال وجشع الرأسمالية، وتسليعها لكل شيء، هو الذي يرسم ظاهرة الفقر في المجتمعات ، وفي المجتمع الليبي ضرورة تدخل الدولة، وعدم ترك الاقتصاد لآليات السوق، ودعم فئات الدخل المحدود.

لمحة تاريخية عن الفقر في المجتمع الليبي.

---

[1] محمود عبد المولى ، ابن خلدون وعلوم المجتمع ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا تونس 1976 ، ص63 .

[2] محمد عبدالله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية 2002 ص 200 .

[3] الإمام بله طيب الأسماء أحمد، أثر العولمة الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي في العالم الإسلامي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان في الفترة بين 1911 – 2007 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين،2022،ص38.

سنتناول الفقر في المجتمع الليبي منذ قيام الدولة الليبية الحديثة 1952، بالرغم أن هذه الظاهرة لها تاريخ طويل بسبب ندرة الموارد الطبيعية، فعام الزينقو، وعام القطانية، وعام الجرامات، وعام الشر، مازالت عالقة في الذاكرة الليبية.

ففي بداية الاستقلال كانت أساسيات السكن، ومياه الشرب، والمجاري، والخدمات الصحية محدودة وبدائية، ومن ثم كان انتشار سوء التغذية والأمراض خاصة (السل، والتراكوما)، وارتفاع معدلات الوفاة بين المواليد، وانخفاض متوسط العمر، ففي تقارير عام 1952 الصادرة عن الأمم المتحدة تبين: -

- عجز هائل في الميزان التجاري.
- وفيات الأطفال تحت السن الخامسة 50%.
- نسبة الإصابة برمد التراكوما بين السكان تساوي 75% ناهيك عن مضاعفاتها عند فقدان البصر جزئيا أو كليا.
- عدد الإصابات بالسل في برقة وحدها 17000[1] .

وكانت السياسة التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفقر توزيع السلع بالبطاقات أو الجرامات كما كانت تسمى، وقامت منظمات الأمم المتحدة للصحة ورعاية الطفولة (اليونيسيف) والتعليم (اليونيسكو) بدعم التغذية المدرسية من حليب، وتمر، وحلوى معجونة، وجبن، وخبز، وفيتامينات، فضلا عن برامج التطعيم، ومعالجة القمل، وكانت المشاريع الثانوية تتم بمساعدة الولايات المتحدة عبر هيئة المصالح المشتركة (لاتاس)، ثم مجلس الإعمار[2].

وتطور الاقتصاد الليبي بعد أن تم تصدير النفط، وتغيرت أحوال الليبيين إلى الأحسن، وسمحت الدولة بالتوسع في مجال التوظيف، ونشط القطاع الخاص، فحسب نتائج مسح الإنفاق والدخل العائلي عام 1969 بلغت كلفة الحد الأدنى للغذاء حوالي (72.2) جنيه للفرد في السنة، وتبين نتائج المسح أن الخمس الأدنى في الإنفاق ينفق حوالي 53% من دخله في الغذاء، و47% على الحاجات الأساسية الأخرى، وبذلك فإن خط الفقر الذي يوفر للفرد الحد الأدنى من الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى كان في حدود 153.6 جنيها في سنة 1969 ، وبلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على هذه القيمة أكثر من (36%) من عدد السكان في عام 1969.

وبينت نتائج مسح الإنفاق العائلي لعام 1992-1993 أن كلفة الحد الأدنى للغذاء بلغت 249.6 دينارا للفرد في السنة، وقد بينت نتائج المسح أن الخمس الأدنى في الإنفاق ينفق 54% من دخله على الغذاء، وبلغت كلفة الحد الأدنى للغذاء والحاجات الأساسية الأخرى حوالي 460.4 دينارا للفرد في السنة عام 1992-1993، وكانت نسبة السكان اللذين يقع إنفاقهم تحت هذه القيمة 16.4% من عدد السكان الليبيين في عام 1993 .

وأشارت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لغام 2002-2003 أن كلفة الحد الأدنى من الغذاء كانت 262 دينارا للفرد في السنة عام 2003، وبلغت نسبة إنفاق الخمس الأدنى على الغذاء 44.1% من إجمالي إنفاق الفرد، وبلغ إنفاق الفرد على الغذاء والحاجات الأساسية الأخرة 594.1 دينارا في السنة، ومن حسب نسبة السكان الذين لا يحصلون على القيمة التي توفر الحد الأدنى من الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى نجد أن 11.8 لا يحصلون على هذه القيمة، أي أنهم يقعون تحت خط الفقر المطلق[3].

وفي 2006 يقدر خط الفقر بحوالي 650.7 دينارا، وأن نسبة السكان تحت خط الفقر تقدر بحوالي 11.3 ، وكانت سياسة الدولة تقديم ودعم السلع الغذائية الأساسية بنفس الأسعار .

وفي 2008 تشير نتائج المسح أن متوسط إنفاق الأسر الليبية على مختلف أنواع السلع والخدمات خلال السنة بلغ (9728.15) دينارا، أي بمتوسط إنفاق شهري وقدره (810.68) دينارا للأسرة الواحدة وبمتوسط إنفاق سنوي للفرد الواحد (1552.54) دينارا، وبذلك يكون متوسط الإنفاق الشهري للفرد الواحد (129.38) دينارا..

---

[1] محمد المفتي، زمن المملكة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2022، ص 28.

[2] محمد المفتي، المرجع السابق، ص30

[3] سالم أبو عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وأظهرت نتائج المسح أن الأسر الليبية تنفق على المواد الغذائية (4050.93) دينارا سنويا بنسبة (41.64) من الإنفاق العام .
وفي سنة 2022-2023 بينت نتائج مسح الاتفاق العائلي أن الأسرة تنفق على المواد الغذائية سنويا (15006.48) بنسبة (40.41) من إجمالي انفاق الأسرة، وبينت نتائج المسح أن متوسط انفاق الأسرة في الخمس الأدنى بلغ (1928.13) دينارا في الشهر، حيث كانت حصته في الإنفاق (12.46%) من إجمالي الإنفاق، في حين بلغت حصة الخمس الأعلى (28.8%) من إجمالي الإنفاق الأسري، وكان متوسط انفاق الأسرة في الخمس الأعلى (4344.43) دينارا في الشهر، حيث كانت حصة الخمس الأعلى بالنسبة للخمس الأدنى (2.25) أي الخمس الأعلى ينفق أكثر من ضعف الخمس الأدنى(النتائج الأولية لمسح الدخل والنفاق الأسري، : 35، 60).
وأظهرت نتائج المسح أن معامل (جيني)[1] للتعرف على حجم التفاوت بين إنفاق الأسر، حيث بينت النتائج أن الفوارق في الإنفاق ليس كبيرا، وبلغ معامل جيني حسب بيانات المسح 0.3161 وبذلك فهي تقع في المعدل المقبول وهو أقل من 35%.
وأظهرت نتائج المسح أن معامل جيني في دخول الأسر بلغ 0.3343 وهي قيمة مقبولة أيضا، لكنها تبين أن هناك بعض التباين في توزيع الدخول[2].

أسباب الفقر في المجتمع الليبي.

أولا: الفساد الإداري والمالي.

تأسست ليبيا الحديثة سنة 1952 في دولة شحيحة الموارد نتيجة الجفاف والأوبئة، وهكذا لم يتجاوز تعداد ليبيا عشية الاستقلال المليون وربع نسمة، مبعثرين على مساحات شاسعة وكان 35% يسكنون المدن ، و44% يسكنون القرى ، فيما كان 21% من البدو الرحل، وكانت البنية التحتية منعدمة مع انتشار الأمراض . ومع بداية التنقيب عن النفط في النصف الثاني من الخمسينات، بدأت الحياة تدب في الاقتصاد الليبي ، وتحسنت الخدمات، ولكن اكتشاف النفط زعزع أيضا أركان المجتمع الليبي ، ففي سنة 1952 كانت إيرادات الميزانية 3.5 مليون جنيه، والمصروفات 5.8 مليون جنيه بعجز 2.3 مليون ، وفي سنة 1957 قفز الدخل الإجمالي القومي إلى 45 مليون، وفي سنة 1963 وصل إلى 90 مليون ، وعندها بدأت ظاهرة الفساد المتمثلة في تغيير الوزراء واستبدالهم؛ إرضاء لاعتبارات قبلية وجهوية ، ورافق اكتشاف النفط ظاهرة الفساد في الاعتداء على المال العام ، حيث بدأت مظاهر الثراء تظهر على البعض ، وكانت أبرز قضية اقتصادية شغلت الرأي العام في وقتها هي طريق فزان سنة 1959 ، وهكذا دشن النفط حقبة جديدة في حياة الليبيين طموحات ملحة للثراء ، وفوارق اقتصادية وفساد إداري .
وقاد النشاط الاقتصادي الجديد إلى ظهور الفروق الاجتماعية وثراء البعض، كما تنافست في مناخه التكالب على الكسب المادي، وإن بشكل أكثر خفاء، ظواهر الغش والرشوة وتزوير المستندات وغيرها من السلوكيات السلبية[3].
وفي نهاية عقد السبعينات صدرت التشريعات الاشتراكية، وجعلت جميع أنواع النشاط الاقتصادي بمختلف مستوياته في يد الدولة، وحددت ملكية الأرض والعقارات، وألغت الإجار، والإتجار، والأجرة، وتوقف القطاع الخاص، وبرزت ظواهر منها: تسرب السلع من القنوات الرسمية، وتفشي الوساطة و المحسوبية بين أفراد المجتمع الليبي، والرشوة، والعمولة، والتفسخ الإداري واللامبالاة، والمتاجرة بكل شيء، واستباحة المال العام، وسوء استعمال الموارد، وعدم احترام القوانين ، والارتجال في توظيف الموارد، وخلل المعايير الموضوعية في التقويم ، وتدني الكفاءة في الإدارة الاقتصادية[4].

---

[1] معامل جيني :Gini coefficient هو مقياس شائع لقياس درجة المساواة والعدالة الاجتماعية، ووضعه المختص في الإحصاء، وعلم الاجتماع والسكان، الإيطالي كورادو جينيCorrado Gini، ويتراوح بين 0و1، وكلما اقترب المعامل من الصفر دل على درجة مساواة أعلى .

[2] (النتائج الأولية لمسح الدخل والنفاق الأسري: 61، 62).

[3] محمد المفتي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[4] جاد الله عزوز الطلحي، لقد أسمعت... وجهات نظر ، الشركة الخضراء للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا، ص 113.

واستشرت ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية ليبيا من بين ست دول عربية الأكثر فسادا في العالم، بدليل الترتيب التي جاءت فيه ليبيا في 2008 الترتيب 126 من 168، وفي سنة 2010 جاءت 146 من 168 دولة[1]

وتفاقم مستوى الفساد في المجتمع الليبي إلى درجة أنه أصبح ثقافة عامة وعمل يومي يمارسه اغلب شرائح المجتمع بقطاعيه العام والخاص، والجدول رقم (1) يبين تطور ظاهرة الفساد في ليبيا. (تقرير ديوان المحاسبة سنة 2022)

الجدول رقم (1) يبين تطور ظاهرة الفساد في ليبيا

السنة	معدل النزاهة من 100 نقطة	الترتيب بين الدول الأكثر نزاهة	الترتيب بين الدول الأكثر فساد
2012	21	160	14
2013	15	172	3
2014	18	166	8
2015	16	161	6
2016	14	170	6
2017	17	171	9
2018	17	170	10
2019	18	168	10
2020	17	171	9
2021	17	172	8
2022	17	171	9

المصدر: (تقرير ديوان المحاسبة، 2022 :

ثانيا: زيادة عدد السكان.

تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان الليبيين قد ارتفع من 5.3 مليون نسمة عام 2006 م ليبلغ 5.8 مليون نسمة عام 2010، محققا زيادة قدرها 0.5 مليون نسمة خلال أربع سنوات، وبالمتوسط وصل إلى 125 ألف نسمة سنويا.

وتشير نفس التقديرات إلى أن عدد السكان الليبيين ارتفع إلى 6.9 مليون نسمة عام 2020م محققا بذلك زيادة قدرها 1.1 مليون نسمة خلال عقد كامل، وفي حال استمرار معدل النمو السكاني بنفس المستوى الحالي، فإنه يقدر أن يصل عدد السكان الليبيين إلى حوالي 8.3 مليون نسمة بحلول عام 2030، وسيحقق بذلك زيادة قدرها 1.4 مليون نسمة خلال نفس المدة الزمنية السابقة، وبمعنى آخر إن الزيادة الطبيعية تقدر بمتوسط يصل إلى 140 ألف نسمة سنويا، وهذا يعكس الارتفاع الذي تحقق في عدد المواليد في العقد الثاني من الألفية الثالثة حسب البيانات الصادرة عن مصلحة الأحوال المدنية، والذي مازال متواصلا حسب آخر بيان متاح لعام 2020، وذلك يعني أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة سيشكلون أكثر من النصف، وأن هناك وفرة في العمالة، الأمر الذي يتطلب إيجاد سياسة لتمكين الشباب، وتسخير هذه القوى البشرية من خلال تطوير البيئات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والسياسية والصحية[2]

ثالثا: النزاعات المسلحة والصراعات والانقسامات السياسية.

شهد المجتمع الليبي بعد التغيير في 2011 إلى صراعات عديدة مسلحة، حيث عمت البلاد حالة عدم استقرار؛ أدى إلى انقسام مؤسسات الدولة، وتعدد الحكومات نتج عنها:

[1] المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى، محنة بلد، الدار المتوسطية للنشر،2018،ص298.

[2] (التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، 2020: 25)

- ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة رفع دعم السلع التموينية، والصراعات والنزاعات، وتضرر ذوي الدخل المحدود، وأصحاب الأسر الكبيرة، والفئات الاجتماعية الخاصة، وأصبح ما يقارب من 10% من سكان المجتمع الليبي مصنفين حسب الإحصائيات السكانية بأنهم يعيشون تحت خط الفقر، ووفق معايير الأمم المتحدة فإن ما يقارب من 750 ألف مواطن ليبي تحت خط الفقر، فهؤلاء تضرروا في ظل الظروف الراهنة.
- تدني مستوى المعيشة بشكل عام وضعفت القدرة الشرائية، وتراجع إنتاجية القطاع الخاص، وتوقفت المجمعات الصناعية والإنتاجية عن العمل، وبرزت ظاهرة نقص السيولة النقدية لدى المصارف، وتدنت مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتعطلت مؤسسات المجتمع كافة في أداء وظائفها الأساسية إلى جانب تعطل حركة السوق[1].

وهذا كله يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة أعباء الحياة، كما يتعذر رسم سياسة موحدة لمعالجة ذلك .

والانقسام المؤسسي من أبرز التحديات التي يعاني منها المجتمع الليبي بعد عام 2014م ،حيث انقسمت العديد من المؤسسات، واستمر المؤتمر الوطني إلى جانب مجلس النواب، وشكلت الحكومة المؤقتة في البيضاء، وشكلت حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس في أبريل 2014م ونتيجة الانقسام الذي طال المؤسستين التشريعية والتنفيذية، برزت ظواهر التناظر المؤسسي، وخلق مجالس وإدارات جديدة تتصارع الصلاحيات بالاختصاصات مع المؤسسة القائمة، كما أدى الانقسام السياسي إلى خلق وزارات مناظرة في كل من الحكومتين سواء في طرابلس أو البيضاء، وأدى إلى التضخم الوظيفي، وكثرة التعيينات، وتفشي الفساد بمستوياته في كل مؤسسات الدولة، وأثر على الأداء الحكومي وعلى نواتج السياسات، وتدني مستوى الخدمات وتعطيل العديد من المصالح.[2]

آثار الفقر.

- الاستبعاد الاجتماعي.

يعد الاستبعاد الاجتماعي من أهم آثار الفقر، وهو حسب تعريف الأمم المتحدة:- بأنه الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية والصحة وانعدام فرص الحصول على التعليم، وزيادة معدلات الاعتلال، والوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد، والسكن غير الملائم، والسلامة البيئية والاجتماعية.

ويتمثل في إجبار طالب العمل على العمل بأقل من الحد الأدنى، واهتزاز ثقة الشباب العاطلين عن العمل في الاقتصاد الوطني، وتدني الكثافة الأخلاقية بين مؤسسات المجتمع وبين جل أفراده والشباب تحديدا، ويتجلى في سيادة القيمة الفردية، والتفكك الأسري، وارتفاع نسبة الجريمة، وتمزق النسيج الاجتماعي[3].

- الهجرة.

تعد الهجرة من أهم آثار الفقر سواء كانت شرعية أو غير شرعية، فارتفاع نسبة البطالة التي انعكست على ارتفاع حجم الفقر، وخاصة فئة الشباب حيث وجدوا الظروف مواتية للجوء للهجرة لتحسين وضعهم المادي، وعرف المجتمع الليبي هذه الظاهرة منذ مدة طويلة وذلك لاحتياجات سوق العمل، وباعتباره في منطقة عبور، وفي 2011م الذي شهد زيادة المهاجرين غير الشرعيين، وطالت الليبيين أنفسهم، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أعداد المهاجرين الموجودين في ليبيا (669 ألف) مهاجر ينحدرون من (47) جنسية متواجدين في جميع أنحاء ليبيا[4] ، وتعد الهجرة تحديا للمجتمع الليبي، حيث المهاجرون المتواجدون على الأرض الليبية مستفيدون من خدمات العلاج المجانية، متمتعون بمزايا دعم الوقود، يستحوذون على أعمال القطاع الخاص

---

[1] عمر امحمد البنداق، النزاع الليبي المسلح وتداعياته- مقاربة سيسولوجية، المجلة الدولية للبحوث العلمية، الإصدار 2، العدد 12، ص17.

[2] المبروك محمد أبو سبيحة، تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، دراسة وصفية، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي، ابعاد الصراع الإقليمي، والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، يومي 15-16 نوفمبر 2020،المركز الوطني الديمقراطي، برلين، ألمانيا ،ص 117.

[3] حسين طه محادين، الشباب العربي التحديات وتأثير الثقافات الفرعية (الهوية والاستبعاد الاجتماعي والعنف، النوع الاجتماعي، قيمة التكنولوجية كأيديولوجية) الشباب الأردني نموذجا، منشورات دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان 2016،ص 84.

[4] حميدة علي البوسيفي، الهجرة غير الشرعية في ليبيا، الإشكاليات – الآثار- الخيارات، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي، (ظاهرة الهجرة كظاهرة عالمية، يومي 17-18 أكتوبر 2019، المانيا ، برلين، ص 194.

غير الرسمي دون دفع أي رسوم أو ضرائب للدولة، وكذلك عدم تمكنهم من الوصول إلى السواحل الأوروبية، فإنهم سيحاولون البقاء للمزايا المعيشية مقارنة بمجتمعاتهم[1].

سياسات مكافحة الفقر في المجتمع الليبي

أولا : سياسة التوظيف.

تعد سياسة التوظيف من أهم السياسات التي انتهجتها الحكومات في الدولة الليبية منذ أمد طويل، إلا أن هذه السياسة صاحبتها عددا من الانحرافات منها:

- ارتفاع أعداد العاملين بالوحدات الإدارية العامة لمشاريع الملكات الوظيفية بشكل معدلات الأداء بهذه الوحدات ناتج عن ضعف عمليات التحليل والوصف الوظيفي مما ينعكس على عدم دقة تحديد متطلبات الوظيفة ووظائف شاغليها.
- التعيين بالمخالفة دون توفر التغطية المالية.
- تضخم أعداد العاملين لعدد من الجهات للدرجة التي يستوعبها مقر الجهة، وهو ما يترتب عليه من عرقلة للعمل وانخفاض الأداء واللجوء للسماح بالحضور الأسبوعي والشهري لتأدية العمل[2] .

ونود الإشارة إلى عدد العاملين بالدولة الليبية وفق منظومة ترشيد المرتبات التابعة لوزارة المالية الليبية في نهاية ديسمبر 2022 م (2,002,311) موظفا، في حين كان في ديسمبر 2021م العدد (2,020,806) موظفا أي انخفض بواقع (18,495) موظفا، وفي المقابل بلغ إجمالي مرتبات العاملين بالدولة الليبية في ديسمبر 2022- ما قيمته (3.18 مليار)، في حين لكانت في ديسمبر 2021 ما قيمته (3,02 مليار)، أي بزيادة قدرها 158 مليونا.

ومن خلال ما سبق يتضح ما تعانيه سياسة التوظيف كإحدى الحلول لمعالجة الفقر في المجتمع الليبي، والحال عندما يكون في ظل الزيادة السكانية والتي تشير إليها التقديرات حيث تشير إلى أن عدد السكان الليبيين المقيمين في ليبيا قد ارتفع من 5.7 مليون نسمة 2006م ليصل إلى 6.27 مليون نسمة 2010م ثم ارتفع إلى 8.017 مليون نسمة في عام 2020م ويتوقع أن يرتفع إلى حوالي 9.802 مليون نسمة بحلول 2030م محققا زيادة تصل إلى 1.8 مليون نسمة سنويا، وهذا يعني أن الزيادة السنوية لليبيين وغير الليبيين تقدر بحوالي 180 ألف نسمة في الفترة ما بين 2020-2030 ،وهي زيادة أعلى من الزيادة الطبيعية المرتبطة بالسكان الليبيين، وتجدر الإشارة أيضا لتضاعف عدد السكان في سن العمل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في أربعة عقود، حيث ارتفع العدد من مليونين و191 ألف نسمة عام 1984م ليصل إلى ستة ملايين و531 ألف نسمة في عام 2030، ويتطور بمعدل نمو سنوي مركب ليصل 2.4% خلال هذه الفترة، وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بمعدل نمو مجموع السكان 1.9 خلال نفس الفترة.

وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع نسبة السكان من 15-64 إلى ثلثي السكان بمعدل أكبر من معدل نمو إجمالي السكان وزيادة عرض العمالة، وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة[3] .

وهنا الضرورة تحتم وضع سياسة عاجلة لمعالجة البطالة، واستيعاب سوق العمل الليبي لهذه الزيادة عن طريق وضع خطط تنموية لتنويع مصادر الدخل.

وتأسيسا على ما سبق فإن سياسة التوظيف لا تكون كافية لمعالجة الفقر، وتتطلب اتخاذ بعض الإجراءات منها:

- ربط التعليم العالي بسوق العمل، لضمان تأهيل الخريجين بالمهارات والمعارف التي يحتاجونها للنجاح في العمل عن طريق برامج تعليمية تعكس احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص تدريب عملي وتوجيه مهني للطلاب، كما يمكن تعزيز البرامج التعليمية التي تشجع على ريادة الأعمال والابتكار.
- المشاريع المتوسطة والصغرى: تعد المشاريع الصغرى والكبرى أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومعالجة الفقر، وزاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة لأهميتها، ومساهمتها في التطور

[1] المبروك أبو اسبيحة ، مرجع سبق ذكره ص 118.
[2] تقرير ديوان المحاسبة، 2022:ص .33.
[3] التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، 2022 ص 27 .

الاقتصادي والنمو لخصائصها وميزاتها، حيث يسهل إنشاؤها وتجعل منها هدفا ومصدرا للدخل لجميع فئات المجتمع لكونها تفتح أبوابا أمام جحافل العاطلين عن العمل، وتشكل ما نسبته 90% من المشاريع في العالم، وتوظف ما يقارب من 50% إلى 60% من القوى العاملة في العالم.
ولوضع سياسات مكافحة الفقر يتطلب التركيز على هذه المشاريع، وتقديم المشورة والدعم المادي للعاملين.[1]

ثانيا : سياسة تخفيف الفقر.

تعرض المجتمع الليبي لتغيرات كبيرة صاحبتها نزاعات وصراعات مسلحة نتج عنها تضخم وغلاء في الأسعار، وتوقف برامج التشغيل، وتدني إنتاجية القطاع الخاص، الأمر الذي ترتب عليه حالة فقر تتطلب إجراءات تخفف من هذه الظاهرة ومنها:

- صدور قانون رقم (27) لسنة 2013م في شأن تقرير منحة الزوجة والأولاد، الذي بموجبه يستحق كل ليبي وليبية لم يكمل سن الثامنة عشرة قيمة شهرية بقيمة 100 دينار غير خاضعة لأي استقطاعات مالية، ويتضمن القانون استحقاق الزوجة الليبية التي لا تتقاضى أي مرتب، أو أجر، أو منحة، أو علاوة، أو ما في حكمها من أي جهة كانت، منحة شهرية قدرها 150 دينارا غير خاضعة لأي استقطاعات.
وقد أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق القرار رقم (564) بصرف منحة الزوجة والأولاد المقررة اعتبارا من يناير 2020م.

وتجدر الإشارة أنه تم تخصيص ميلغ 13,597,095,950 دينارا لصرف منحة الأبناء عن الفترة من 1\1\2021م حتى 30\6\2023م بالإضافة إلى منحة الزوجة والبنات فوق ال18 سنة في الفترة من 1\1\2022م حتى 30\6\2023م وصرف منحة الزوجة والبنات فوق ال18 في نفس المدة.
ونشير إلى ما يقدمه صندوق التضامن الاجتماعي من مساعدات اجتماعية حيث بلغت مبلغ وقدره 26,000,000 دينارا[2] .

الزكاة.

تلعب مكاتب الزكاة دورا كبيرا في الحد من الفقر في ليبيا باعتبارها آلية الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الفقر، والزكاة في الإسلام مؤسسة حقوقية تتداخل بين النظام العقدي، والنظام التشريعي، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، وبالتالي فإن مكاتب صندوق الزكاة لها دور كبير في التخفيف من حدة الفقر، ومن هنا وجب سن القوانين والتشريعات التي من شأنها ضبط عملية جباية الأموال.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الفقر المطلق تطال عددا كبيرا من الأسر الليبية، الأمر الذي يتطلب رسم سياسات سريعة، وتقديم خطط تنموية لمكافحتها، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية: -

1- الفساد الإداري والمالي المستشري، والنزاعات والصراعات من أهم أسباب الفقر في ليبيا.
2- سياسة التوظيف لم تعد كافية لمعالجة الفقر في ليبيا والضرورة تحتم إيجاد البدائل لمكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل لطالبيه عن طريق ربط التعليم والتدريب بسوق العمل، ودعم الصناعات الصغرى والمتوسطة، ومنح القروض والتشجيع.
3- للفقر آثار كبيرة في المجتمع الليبي:
- الاستبعاد الاجتماعي وما نتج عنه من مشكلات اجتماعية تمس النسيج الاجتماعي.
- الهجرة غير النظامية والتي خلقت مشكلات على المجتمع الليبي.

4- البرامج التي تقدمها الحكومات الليبية غير كافية للحماية الاجتماعية؛ ولذا وجب رسم خطط تنموية.

[1] الشريف غياط ،ومحمد أبو قموم ، الأثار التنموية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر مجلة الجامعة المغاربية ، العدد العاشر 2010 ص63.
[2] تقرير ديوان المحاسبة 2022 ص 571+ .

التوصيات:

لذا يوصي الباحث بما يلي:

1. إجراء المزيد من الدراسات خاصة الميدانية منها حول ظاهرة الفقر في ليبيا.
2. الإسراع في رسم خطط تنموية تعالج ظاهرة الفقر وآثارها

المصادر والمراجع.

أولا الكتب:

1- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة 2008.
2- الإمام بله طيب الأسماء أحمد، أثر العولمة الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي في العالم الإسلامي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان في الفترة بين 1911 – 2007 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين،2022 .
3- جاد الله عزوز الطلحي ، لقد أسمعت ... وجهات نظر، الشركة الخضراء للطباعة والنشر طرابلس ليبيا 2004.
4- حسني، محمد يحيى، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، الحالة الموريتانية، مساهمة نقدية في سوسيولوجيا للجمعيات والتنمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاشتراكية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023.
5- حسين طه محادين، الشباب العربي التحديات وتأثير الثقافات الفرعية (الهوية، الاستبعاد الاجتماعي والعنف، النوع الاجتماعي، قيمة التكنولوجية كأيدولوجية) الشباب الأردني أنموذجا، منشورات دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
6- حميدة علي البوسيفي ، الهجرة غير الشرعية في ليبيا، الإشكاليات – الآثار – الخيارات، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي (ظاهرة الهجرة كأزمة عالميه) بين الواقع والتداعيات يومي 17-18 أكتوبر 2019م، ألمانيا، برلين.
7- المبروك محمد بلقاسم أبو سبيحة ، تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، دراسة وصفية، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي (أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا)، يومي 15-16 نوفمبر 2020م، المركز الوطني الديمقراطي، برلين، ألمانيا.
8- محمد المفتي، زمن المملكة دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2022 .
9- محمد عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية 2002.
10- محمود عبد المولى ، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس 1976.
11- مصطفى عمر التير ، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي دراسة امبريقية، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والإنتاج، طرابلس ليبيا 2013.
12- المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى، محنة بلد، الدار المتوسطية للنشر،2018.

ثانيا المعاجم:

1. الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، ، تونس، 1977.
2. المعجم العربي الأساسي لاروس، المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية لجماعة من كبار اللغويين العرب، 1989.

ثالثا المجلات :

1. أبو بكر خليفة أبوبكر ، السياسات الاجتماعية : مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية، مجلة اتجاهات السياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 26 مارس 2024.
2. سالم أبو عائشة ، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970-2006، مجلة الجامعة المغاربية العدد الخامس، 2008.

3. شريف غياط/ محمد بوقموم، الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، مجلة الجامعة المغاربية، العدد العاشر، 2010.
4. عمر امحمد البنداق ، النزاع الليبي المسلح وتداعياته – مقاربة سيسيولوجيا، المجلة الدولية للبحوث العلمية، الإصدار2، العدد12.

رابعا التقارير :
1. التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمقراطية والتنمية المستدامة (توظيف العائد الديموغرافي، الهيئة العامة للمعلومات، دولة ليبيا، 2022.
2. تقرير خاص، ظاهرة الفقر في ليبيا ومشكلة قياسها، 3أغسطس 2023م، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات،
3. تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022.
4. النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023م، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية.
5. نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007-2008م الجزء الثاني، الإنفاق والدخل العائلي وعلاقتهما بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية.

References.

First, Books:

1- Ibn Khaldun, The Introduction, edited by Yahya Murad, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 2008.

2- Imam Billah Tayeb Al-Asma Ahmed, The Impact of Economic Globalization on Consumer Spending in the Islamic World: A Case Study of the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Sudan between 1911 and 2007, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Germany, Berlin, 2022.

3- Jad Allah Azouz Al-Talhi, "You Have Heard... Viewpoints," Al-Khadra Printing and Publishing Company, Tripoli, Libya, 2004.

4- Hosni, Muhammad Yahya, "The Economic and Social Contribution of Civil Society Associations to Combating Poverty: The Mauritanian Case, A Critical Contribution to the Sociology of Associations and Development," The Arab Democratic Center for Socialist, Political, and Economic Studies, Berlin, Germany, 2023.

5- Hussein Taha Muhadeen, "Arab Youth: Challenges and the Impact of Subcultures (Identity, Social Exclusion and Violence, Gender, the Value of Technology as an Ideology), Jordanian Youth as a Model," Fadaat Publishing and Distribution House, Amman, 2016.

6- Hamida Ali Al-Bousifi, "Illegal Immigration in Libya: Problems, Effects, and Options," a paper presented at the international conference "The Phenomenon of Migration as a Global Crisis: Between Reality and Implications," held on October 17-18, 2019, Berlin, Germany.

7- Al-Mabrouk Muhammad Bilqasim Abu Sabeiha, Challenges of Social Peace in Libyan Society, A Descriptive Study, Proceedings of the Virtual International Conference (Dimensions of Regional and International Conflict and its Implications for Libya's Security and Stability), November 15-16, 2020, National Democratic Center, Berlin, Germany.

8- Muhammad Al-Mufti, The Era of the Kingdom, National Library, Benghazi, 2022.

9- Muhammad Abdullah Abdul Rahman, Economic Sociology: Origins and Development, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a, Alexandria, 2002.

10- Mahmoud Abdel-Mawla, Ibn Khaldun and Social Sciences, Arab House for Books, Libya, Tunisia, 1976.

11- Mustafa Omar Al-Tir, The Living Conditions of Low-Income People in Libyan Society: An Empirical Study, Madad House for Printing, Publishing, Distribution, and Production, Tripoli, Libya, 2013.

12- Al-Munsif Wanas, The Libya I Saw, The Libya I See, The Ordeal of a Country, Mediterranean House for Publishing, 2018.

Second: Dictionaries:

1. Taher Ahmed Al-Zawi, Mukhtar Al-Qamus, Arab House for Books, Tunis, 1977.

2. Larousse Basic Arabic Dictionary, Arab League Educational, Cultural, and Scientific Organization, by a group of prominent Arab linguists, 1989.

Third: Journals:

1. Abu Bakr Khalifa Abu Bakr, Social Policies: Their Concept and Impact on the Legitimacy and Legality of Political Regimes, Political Trends Magazine, Arab Democratic Center, Issue 26, March 2024.

2. Salem Abu Aisha, The Standard of Living in Libya and Its Impact on Population Growth during the Period 1970-2006, Journal of the Maghreb University, Issue 5, 2008.

3. Sharif Ghayyat/Mohamed Bouqamoum, The Developmental Effects of Small and Medium Enterprises: The Case of Algeria, Journal of the Maghreb University, Issue 10, 2010.

4. Omar Amhamed Al-Bandaq, The Libyan Armed Conflict and Its Repercussions - A Sociological Approach, International Journal of Scientific Research, Issue 2, Issue 12.

Fourth: Reports:

1. The Sixth National Report on Human Development, Democratic Transitions and Sustainable Development (Employing the Demographic Dividend), General Information Authority, State of Libya, 2022.

2. Special Report, The Phenomenon of Poverty in Libya and the Problem of Measuring It, August 3, 2023, Libyan Center for Studies and Policy Making.

3. Audit Bureau Report for 2022.

4. Preliminary Results of the Household Income and Expenditure Survey 2022-2023, Statistics and Census Authority, Libyan Ministry of Planning.

5. Results of the Economic and Social Survey 2007-2008, Part Two, Household Expenditure and Income and Their Relationship to Demographic and Social Characteristics, Statistics and Census Authority, Libyan Ministry of Planning.